المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

تقييم حالة

الأداء الأمني في سورية خلال الربع الأول من عام 2026: قراءة في ملفات وتحديات مختارة

نوار شعبان

الأداء الأمني في سورية خلال الربع الأول من عام 2026:
قراءة في ملفات وتحديات مختارة

نيسان /أبريل 2026

المحتويات

المقدمة 1

أولًا: تفكيك اقتصاد الظل - المواجهة مع شبكات الكبتاغون 3

إحصائيات المقارنة: قياس اتساع العمليات الأمنية 3

آبرز الكميات المضبوطة والنتائج (الربع الأول 2026) 4

ثانيًا: إدارة الإرث الإيراني - تفكيك شبكات النفوذ والاحتكاك الحدودي 7

تفكيك الشبكات المحلية المرتبطة بمحور إيران 7

التوتر الحدودي مع فصائل "الحشد الشعبي" 8

إعادة ضبط المجال الحدودي 9

الدلالات الاستراتيجية 9

ثالثًا: التحولات التكتيكية في مواجهة تنظيم "داعش" 10

من التمشيط الجغرافي إلى الضربات الاستباقية الواسعة 10

تكتيك "خلايا الظل" والتكيف الإرهابي 11

الشراكة الدولية وتقييم التهديد 12

رابعًا: اختبار السلم الأهلي ومقاربة التوترات المجتمعية - أحداث السقيلبية نموذجًا 13

تسلسل الأحداث وآليات التصعيد 13

تقييم الاستجابة الأمنية: بين الاحتواء والإنكار 14

ردود الفعل المجتمعية وتحدي الخطاب الطائفي 15

الخاتمة 17

المقدمة

خلال الربع الأول من عام 2026، استمرّت الدولة السورية في مواجهة اختبار فعليّ لقدرتها على التعامل مع واقع أمني شديد التعقيد ورثته من المرحلة السابقة، ولم تقتصر التحديات على بقايا الفوضى الداخلية، بل امتدت إلى ملفات أكثر تشابكًا، من شبكات تهريب المخدرات العابرة للحدود، إلى نشاط الميليشيات الإقليمية، مرورًا بتهديد خلايا تنظيم «داعش»، وصولًا إلى التوترات المجتمعية المحلية التي راكمتها سنوات النزاع والانقسام وانتشار السلاح خارج الأطر الرسمية.

تنطلق هذه الورقة من سؤال أساسي يتعلق بطبيعة الأداء الأمني السوري في هذه المرحلة: هل تعكس المقاربة الأمنية الجارية تحوّلًا حقيقيًا من منطق حماية السلطة إلى منطق حماية الدولة والمجتمع؟ وبمعنى آخر، هل نحن أمام بداية تشكّل عقيدة أمنية جديدة تقوم على فرض القانون وحصر استخدام القوة بيد المؤسسات الرسمية، أم أن المشهد لا يزال محكومًا بثغرات بنيوية تحدّ من هذا التحول وتُضعف أثره على مستوى الاستقرار الداخلي والسيادة الوطنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تتناول الورقة أربعة مسارات رئيسية طبعت المشهد الأمني خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026. يبدأ المسار الأول من ملف شبكات الكبتاغون والاقتصاد غير المشروع المرتبط بها، وهو أحد أبرز التحديات الموروثة عن المرحلة السابقة. وينتقل المسار الثاني إلى إدارة الإرث الإيراني وتفكيك شبكات نفوذه العابرة للحدود والاحتكاكات الحدودية. ويتعلق المسار الثالث بتطور أساليب التعامل مع خلايا تنظيم «داعش» وملاحقة تحركاتها. في حين يتناول المسار الرابع طريقة تعاطي قوى الأمن الداخلي مع التوترات المجتمعية المحلية، مع التوقف عند أحداث مدينة السقيلبية، في أواخر آذار/ مارس 2026، بوصفها نموذجًا يكشف طبيعة الاستجابة الأمنية وحدود فاعليتها.

ومن الضروري توضيح سبب تركيز الورقة على هذه المسارات الأربعة تحديدًا، دون غيرها من القضايا التي تحضر بقوة في المشهد السوري الراهن. ويشار هنا إلى أن الأداء الأمني للدولة خلال المرحلة الانتقالية لا يقتصر بطبيعة الحال على هذه الملفات وحدها، إذ يمكن إدراج طيف واسع من القضايا ضمن إطار تقييم الأمن الوطني، منها ملف بقايا شبكات النظام السابق ومحاولات إعادة تنظيمها، أو مسار استيعاب «قوات سوريا الديمقراطية» ودمجها ضمن المؤسسات العسكرية والأمنية، أو حتى الوضع المعقد في محافظة السويداء الذي يتداخل فيه البعد الأمني مع الاعتبارات الاجتماعية والسياسية المحلية، فضلًا عن ملف الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة السورية.

غير أن هذه الملفات ترتبط بدرجة كبيرة بمسارات سياسية أو تفاوضية أو جيوسياسية، تتجاوز نطاق الأداء الأمني المباشر للمؤسسات المعنية بإنفاذ القانون. ولذلك اقتصرت هذه الورقة على مناقشة أربعة مسارات تمثّل ما يمكن وصفه بـ«التحديات الأمنية المباشرة»، أي تلك التي تختبر بصورة يومية قدرة مؤسسات الدولة على ضبط المجال الأمني، وفرض القانون، وإدارة التداخل بين الفاعلين المحليين والشبكات الإقليمية. ومن هذا المنطلق، لا تهدف هذه الأمثلة إلى تقديم صورة شاملة لكل التحديات القائمة، بقدر ما تسعى إلى تقديم مؤشرات عملية يمكن من خلالها قراءة اتجاه تطور العقيدة الأمنية السورية خلال المرحلة الانتقالية.

أولًا: تفكيك اقتصاد الظل - المواجهة مع شبكات الكبتاغون

خلال السنوات الماضية، تحولت تجارة المخدرات في سورية، ولا سيما حبوب الكبتاغون، إلى أحد أبرز مصادر التمويل غير المشروع المرتبطة بالنظام السابق، وأصبحت أداة نفوذ استُخدمت في محيطه الإقليمي. ومع الوقت لم تعد هذه التجارة مجرد نشاط محدود أو عمليات تهريب متفرقة، بل تطورت إلى شبكة واسعة من المصالح المتداخلة ضمت مجموعات مسلحة وشخصيات نافذة وعناصر من أجهزة أمنية سابقة. وقد أدى ذلك إلى ظهور مناطق في الجنوب والغرب السوري تحوّلت فعليًا إلى مراكز إنتاج وتخزين وتصدير مرتبطة بأسواق خارجية.

مع بداية عام 2026، برزت مؤشرات على تغيّر في طريقة التعامل مع هذا الملف، حيث لم تعد الأجهزة الأمنية تكتفي بعمليات ضبط متفرقة على الحدود أو مصادرة الشحنات أثناء التهريب[1]، بل بدأت تتجه نحو استهداف البنية الكاملة لهذه الشبكات، بما يشمل مواقع الإنتاج ومستودعات التخزين وشبكات النقل والتمويل المرتبطة بها. ويدلّ هذا التوجه على وجود محاولةٍ للانتقال من معالجة النتائج الظاهرة للمشكلة إلى التعامل مع جذورها، أي تفكيك الاقتصاد غير المشروع الذي ترسّخ خلال سنوات النزاع. ولا يقتصر أثر هذا المسار على البعد الأمني الداخلي، بل يتصل أيضًا بمحاولة إعادة إدماج سورية في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بعد سنوات صُنّفت خلالها البلاد كأحد أبرز مراكز إنتاج وتصدير الكبتاغون في المنطقة[2].

الانتقال من مكافحة الأطراف إلى استهداف المراكز

خلال الربع الأول من عام 2026، أعلنت وزارة الداخلية السورية تنفيذ سلسلة من الحملات الأمنية الواسعة التي استهدفت شبكات إنتاج وتهريب المخدرات، وأسفرت الحملات عن تفكيك 27 شبكة مرتبطة بهذا النشاط[3]. وأظهرت التحقيقات أن عددًا من هذه الشبكات كان يرتبط ببنى نفوذ تشكلت خلال مرحلة النظام السابق، ومن ضمنها شبكات حماية أمنية وشخصيات عسكرية أدّت دورًا في توفير الغطاء اللوجستي لأنشطة التهريب. ولا تكمن أهمية هذه العمليات في عدد الشبكات التي فكّكت فحسب، بل في طبيعة المقاربة الأمنية التي بدأت تتشكل، حيث لم يعد التركيز منصبًّا على ملاحقة الوسطاء أو ضبط الشحنات أثناء النقل، بل على تفكيك البنية القيادية والتنظيمية

(1) Captagon After the Fall of Assad: Transformations, Challenges, and Regional Implications, NewLines, Published on June 2025, https://shorturl.at/uvvQI

(2) Narcotic Chaos in Syria: The Captagon Drug Business Presents a Peril to Syrians – and now Europeans as well, Jason, Published on October 17, 2021, https://shorturl.at/bfHjV

(3) وفد سوريا يعقد فعالية رفيعة المستوى على هامش اجتماع الدورة الـ69 للجنة المخدرات في فيينا، وكالة سانا الإخبارية، 10 آذار/ مارس 2026، شوهد في 1 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:shorturl.at9/xj4Y

التي كانت تدير هذه الشبكات.

وقد ظهر هذا التوجّه بوضوح في العملية الأمنية التي نُفّذت في أواخر آذار/ مارس 2026، وأفضت إلى توقيف المدعو «فياض الغانم». ويعكس مسار الغانم نموذجًا واضحًا للتداخل بين اقتصاد الحرب وتجارة المخدرات، وكان اسم «فياض الغانم» قد ارتبط بتأسيس ميليشيا «صقور الرقة» التي برزت خلال سنوات النزاع، ضمن شبكة التشكيلات المحلية المسلحة في المنطقة الشرقية. وكان قد نسج علاقات وثيقة مع «الفرقة 25 مهام خاصة»، المعروفة سابقًا باسم «قوات النمر»، بقيادة اللواء سهيل الحسن، التي كانت تُعَدّ أحد أبرز التشكيلات القتالية في الجيش التابع للنظام السوري السابق، وحظيت بدعم مباشر من القوات الروسية على مستوى التدريب والتخطيط العملياتي. وفي ظل هذا التشابك بين البنى العسكرية الرسمية وشبه العسكرية، تشكلت شبكة نفوذ وفّرت غطاءً أمنيًا ولوجستيًا لعمليات تهريب واسعة، امتدت مساراتها عبر الحدود باتجاه لبنان والعراق وتركيا.

ولا يقتصر معنى توقيف شخصيات من هذا المستوى على البعد الجنائي المباشر، بل يشير أيضًا إلى استهداف حلقات مركزية داخل الشبكات التي أدارت اقتصاد المخدرات خلال السنوات الماضية. ويعكس توقيف شخصيات قيادية في هذه الشبكات (مثل عامر الشيخ المرتبط بشبكات التصنيع التابعة للنظام السابق، وغزوان دقو وأمين العسالي اللذين يمثلان أذرعًا دولية لتهريب الكبتاغون) توجّهًا متزايدًا نحو ضرب البنية القيادية التي كانت تدير هذا النشاط العابر للحدود، بعد سنوات وفرت خلالها شبكات النفوذ السابقة مظلة حماية أمنية وعسكرية لهذه الأنشطة.

إحصائيات المقارنة: قياس اتساع العمليات الأمنية

لا يكفي الاستشهاد بعدد من الحالات أو الأمثلة الميدانية لإثبات اتساع العمليات الأمنية أو تكثيفها، إذ يتطلب ذلك الاستناد إلى بيانات رقمية تسمح بالمقارنة بين مراحل زمنية مختلفة. ومن هنا، تبرز أهمية التمييز بوضوح بين الإحصائيات التراكمية منذ سقوط النظام، وبين البيانات الخاصة بالربع الأول من عام 2026. ويكتسب هذا التوضيح أهمية إضافية في ملف المخدرات تحديدًا، حيث وقع في بعض المواضع خلطٌ بين الأرقام الإجمالية الممتدة منذ مرحلة الانهيار وبين الإحصاءات المرتبطة بالفترة المدروسة.

فوفق البيانات الإجمالية المتراكمة، منذ تلك المرحلة حتى تاريخ إعداد التقرير، أعلنت الجهات المختصة ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة شملت نحو 635 مليون حبة كبتاغون، و11.2 طن من الحشيش، و161 طنًا من المواد الخام المستخدمة في التصنيع، إلى جانب 40 طنًا من المواد الأولية[4].

(4) ضبط معمل لتغليف المخدرات في درعا ومصادرة مليون حبّة كبتاغون، ملتقى العروبين، 29 آذار/ مارس 2026، الرابط: https://:shorturl.at3/lAi1

أما عند حصر المؤشرات في نطاق الربع الأول من عام 2026، فتظهر صورة أكثر دقة عن وتيرة النشاط الأمني خلال هذه الفترة، إذ تشير البيانات الرسمية الصادرة عن وكالة الأنباء السورية (سانا) وإدارة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية، إلى إحباط 250 محاولة تهريب، وتنفيذ 205 عمليات أمنية استهدفت شبكات الترويج والتهريب. وأسفرت هذه العمليات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام عن ضبط أكثر من 10 ملايين حبة كبتاغون، وما يزيد على 1.046 طن من الحشيش، ونحو 4700 كيلوغرام من مادة الكريستال ميث (الأيس) و173 كيلوغرامًا من الكوكايين[5].

وتشير هذه المعطيات، عند مقارنتها بما كان سائدًا في المراحل السابقة، إلى تحوّل ملحوظ في طبيعة المقاربة الأمنية، إذ إن تنفيذ 205 عمليات خلال ثلاثة أشهر فقط يؤكد انتقال العمل الأمني من التعامل مع الحوادث الفردية أو الضبطيات المتفرقة، إلى نمط أكثر تنظيمًا يقوم على استهداف البنية اللوجستية لشبكات التهريب ونقاط التقاطع بين الفاعلين الرئيسيين في هذا الاقتصاد غير المشروع. إلا أن هذا الحجم الكبير من العمليات والشبكات المضبوطة خلال فترة زمنية قصيرة، يعكس من زاوية أخرى استمرارًا وتجذرًا للبنية الإنتاجية الأساسية، ويدلّ على عدم نجاح الجهود الرامية للقضاء عليها بشكل فعال خلال عام 2025، وهو ما فرض هذا التحول الضروري نحو الاستهداف الهيكلي والمكثف.

جدول رقم (1): أبرز الكميات المضبوطة والنتائج (الربع الأول 2026)

مسار التهريب	نوع العملية والتكتيك المكتشف	أبرز الكميات المضبوطة والنتائج (الربع الأول 6202)
الحدود اللبنانية (يبرود)	محاولة تهريب جوي باستخدام «المناطيد الهوائية» لتجاوز الرقابة الأرضية.	إحباط تهريب نحو 650 ألف حبة كبتاغون في كانون الثاني/يناير [6].
الوجهة الخليجية (السعودية)	إخفاء المخدرات داخل شحنات تصدير ضمن «سروج الخيل» و«الأحذية».	ضبط 180 ألف إلى 230 ألف حبة، واعتقال المتورطين في شباط/ فبراير[7].

(5) منذ مطلع 2026.. الداخلية السورية تضبط أكثر من 10 ملايين حبة كبتاغون، تلفزيون سوريا، 5 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:shorturl.at8/RGLu

(6) هل نقل ضباط النظام المخلوع تجارة المخدرات من سوريا إلى لبنان؟، صحيفة الثورة السورية، 15 كانون الثاني/ يناير 2026، الرابط: https://shorturl.at/Za08q

(7) سورية تحبط محاولة تهريب شحنة ضخمة من المخدرات إلى السعودية، العربي الجديد، 27 شباط/ فبراير 2026، الرابط:https://shorturl.at/GTzAQ

العمق السوري (حماة وحمص)	محاولات ترويج كبرى وتخزين استراتيجي لغايات التصدير الخفي.	ضبط 500 ألف حبة في حماة، و400 ألف حبة في حمص[8].
الحدود الأردنية	عمليات تسلل بري مباشر عبر الحدود الجنوبية.	إحباط أربع محاولات تهريب كبرى من قبل الجانب الأردني[9].
الحدود الجنوبية (درعا)	رصد معمل لتغليف المخدرات ومحاولات تهريب عبر معبر نصيب الحدودي.	ضبط معمل التغليف، ومصادرة نحو مليون حبة كبتاغون في آذار/ مارس[10].

تكشف هذه الوقائع أن شبكات التهريب، بعد فقدانها العديد من المسارات التي كانت تعتمد عليها خلال السنوات السابقة، اتجهت إلى استخدام أساليب لوجستية أكثر تعقيدًا، من بينها اللجوء إلى المناطيد أو اعتماد الشحنات المزدوجة لإخفاء المواد المهربة. وفي المقابل، شهد عمل إدارة مكافحة المخدرات في سورية تطورًا في أساليب الرصد والتفتيش الاستباقي، مع توسيع نطاق العمليات لتشمل استهداف خطوط الإمداد المرتبطة بهذه الشبكات(11). وفي المقابل، لم تحقق الجهود الرامية للحد من هذا النشاط، في الجهات الجنوبية، نتائج ملموسة على الأرض، في ظل واقع أمني معقد وحدود سيطرة غير مكتملة، خصوصًا في محافظة السويداء التي باتت تمثل نقطة ارتكاز رئيسية لخطوط التهريب باتجاه الأردن. ففي هذه البيئة، تجد شبكات التهريب، ومعها المجموعات المرتبطة بها، مساحة كافية للحركة، مستفيدةً من ضعف الحضور الفعلي للأجهزة الرسمية، وهو ما يتيح استمرار مرور الشحنات دون اعتراض يُذكر داخل الأراضي السورية.

(8) إحباط تهريب 400 ألف حبة كبتاغون في حمص وضبط شبكة تنشط عبر الحدود، الإخبارية السورية، 18 شباط/ فبراير 2026، الرابط: https://shorturl.at/yaE2M

(9) إحباط 4 محاولات تهريب كميات كبيرة من المخدرات، المملكة، 10 آذار/ مارس 2026، الرابط: https://shorturl.at/RuU6S

(10) ضبط معمل لتغليف المخدرات في درعا ومصادرة مليون حبّة كبتاغون، تلفزيون سوريا، 28 آذار/ مارس 2026، الرابط: https://shorturl.at/V1Jvb

(11) من التعبئة المسلحة إلى التصدع الداخلي تحولات المشهد العسكري-الحوكمي في السويداء بعد أحداث تموز2025، يمان زياد، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 9 شباط/ فبراير 2026، شوهد في 3 نيسان/أبريل 2026، الرابط: https//:shorturl.at/IG1Kj

ثانيًا: إدارة الإرث الإيراني - تفكيك شبكات النفوذ والاحتكاك الحدودي

لم تقتصر التحديات الأمنية التي واجهتها الدولة السورية في المرحلة الانتقالية على شبكات الجريمة المنظمة أو خلايا التنظيمات المتطرفة، بل امتدت إلى التعامل مع الإرث المعقد الذي خلّفه التدخل الإيراني في سورية خلال سنوات الصراع. فقد أسهم هذا التدخل في ترسيخ بنى عسكرية وأمنية موازية للدولة، شملت ميليشيات محلية وشبكات لوجستية عابرة للحدود ارتبطت مباشرة بإيران أو بحلفائها الإقليميين، وفي مقدمتهم «حزب الله» اللبناني، وبعض الفصائل المنضوية ضمن «الحشد الشعبي» العراقي. ومع سقوط النظام السابق، في كانون الأول/ ديسمبر 2024، وجدت الدولة السورية نفسها أمام مهمة مزدوجة تتمثل في تفكيك هذه البنى وإعادة ضبط المجال الأمني بما يعيد احتكار استخدام القوة إلى المؤسسات الرسمية.

تفكيك الشبكات المحلية المرتبطة بمحور إيران

شهد الربع الأول من عام 2026 نشاطًا ملحوظًا للأجهزة الأمنية السورية في ملاحقة الشبكات المرتبطة بالميليشيات المدعومة من إيران، ولا سيما تلك التي كانت تعمل بتنسيق مع «حزب الله» اللبناني. وجاء هذا النشاط في سياق تحوّل واضح، مقارنة بالأشهر الأولى التي رافقت مرحلة انتقال السلطة، حيث طغت حينذاك حالة من الارتباك المؤسسي والفراغ الأمني النسبي. ومع مرور الوقت، بدأت الأجهزة المختصة باستعادة قدرتها على العمل المنظم، مركّزة على تفكيك ما تبقى من البنى الشبكية التي نشأت خلال السنوات السابقة.

ومع ذلك، يجدر التنبيه إلى أن جزءًا مهمًّا من هذه الشبكات كان قد تعرّض لضربة مبكرة مع سقوط النظام السوري، إذ أدى فقدانها لمظلة الحماية المركزية إلى تفكك العديد من خطوط الإمداد والارتباط التي كانت تعتمد عليها في الحركة والتمويل. ففي إحدى العمليات التي أعلنتها وزارة الداخلية السورية في مطلع شباط/ فبراير 2026 جرى تفكيك خلية مسلحة في ريف دمشق كشفت التحقيقات ارتباطها المباشر بالحزب، وكانت متورطة في تنفيذ هجمات صاروخية واستخدام طائرات مسيرة استهدفت منطقة المزة ومحيط مطارها العسكري، وقد أسفرت العملية عن توقيف أفراد الخلية وإحالتهم إلى الجهات المختصة بمكافحة الإرهاب[12].

استمرت العمليات الأمنية في المناطق التي شكّلت خلال السنوات الماضية نقاطَ ارتكاز لنشاط الحزب، ولا سيما في منطقة القصير ومحيطها الممتد باتجاه تدمر. وأسفرت عمليات التفتيش والتمشيط عن ضبط مستودعات وبنى تحتية خلّفتها الشبكات المرتبطة بالحزب، شملت مواقع

(12) الداخلية السورية: «خلية المزة» مرتبطة بجهات خارجية ومصدر الصواريخ حزب الله، الجزيرة، 1 شباط/ فبراير 2026، شوهد في 1 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:shorturl.at/NdTbk

لتخزين الطائرات المسيرة والصواريخ، ومنشآت استُخدمت في أنشطة مرتبطة بإنتاج المخدرات. ويعكس هذا المسار وجود محاولة لإزالة البنية العملياتية التي تشكلت خلال سنوات الحرب، وسمحت لهذه الشبكات بالتحرك ضمن فضاء أمني شبه مستقل عن مؤسسات الدولة.

التوتر الحدودي مع فصائل "الحشد الشعبي"

في الوقت نفسه، برزت الحدود السورية العراقية كإحدى الساحات الحساسة المرتبطة بهذا الإرث؛ حيث ظلّ الشريط الحدودي الممتد لأكثر من 600 كيلومتر بين البلدين لسنوات جزءًا من شبكة لوجستية استخدمتها الفصائل المرتبطة بإيران لنقل الأفراد والعتاد بين العراق وسورية ولبنان. ومع التحولات السياسية التي شهدتها دمشق في المرحلة الانتقالية، اتجهت الحكومة السورية إلى تبني مقاربةٍ تقوم على منع استخدام الأراضي السورية كممر لوجستي للميليشيات الإقليمية أو كساحة للصراع بين إيران وإسرائيل.

ومع خروج دمشق فعليًا من نطاق ما كان يُوصف سابقًا بـ «العمق الاستراتيجي الإيراني»، عقب انهيار النظام السوري عام 2024، بدأت الفصائل المرتبطة بالمحور الإيراني ترى أن التحركات الأمنية السورية الأخيرة بمنزلة محاولة منهجية لتفكيك ما تبقى من شبكاتها داخل البلاد. وقد برز هذا الانطباع بشكل خاص لدى فصائل، مثل «كتائب حزب الله» و«حركة النجباء» و«عصائب أهل الحق»، اعتبرت أن هذه العمليات تستهدف بصورة مباشرة البنية اللوجستية التي كانت تعتمد عليها خلال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق، يمكن فهم التصعيد في الخطاب الإعلامي الصادر عن بعض قادة هذه الفصائل تجاه الحكومة السورية، خلال الأشهر الأولى من عام 2026، وعلى رأسها التداعيات المباشرة للحرب الإيرانية-الإسرائيلية. فهذه المواقف لا تعكس بالضرورة تحولًا سياسيًا جديدًا في دمشق، بقدر ما تمثل ردة فعل على تضييق الخناق على شبكاتها المتبقية داخل الأراضي السورية. وقد تزامن هذا التوتر مع تحركات ميدانية على الجانب العراقي من الحدود، تمثلت في تعزيز انتشار وحدات تابعة لـ «الحشد الشعبي» في مناطق القائم المقابلة لمعبر البوكمال الحدودي، في إشارة إلى حساسية هذا الممر الحدودي بالنسبة للفصائل المرتبطة بإيران.

انعكس هذا التوتر سريعًا على الواقع الميداني. ففي محافظة دير الزور نفّذت قوات الأمن الداخلي عملية أمنية خلال شهر آذار/ مارس أسفرت عن إلقاء القبض على خلية مرتبطة بالحشد الشعبي وإيران، كانت تعمل على نقل المعلومات وتهريب الأسلحة عبر الحدود، بالتوازي مع كشف عددٍ من أنفاق التهريب التي استُخدمت خلال السنوات الماضية لنقل العتاد والأفراد، وتدميرها[13].

(13) الأمن الداخلي يفكك خلية مرتبطة بالحشد الشعبي في دير الزور ويوقف ستة من أفرادها، الإخبارية السورية، 23 آذار/ مارس 2026، شوهد في 3 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:shorturl.at/LmQgX

إعادة ضبط المجال الحدودي

بالتوازي مع هذه العمليات، اتجهت دمشق إلى تعزيز حضور القوات النظامية على الحدود الشرقية والغربية على حد سواء، في إطار محاولة لإعادة ضبط المجال الحدودي بعد سنوات من ضعف السيطرة المؤسسية عليه.

على الصعيد السياسي، حاولت الحكومة السورية احتواء التوترات الإقليمية عبر القنوات الرسمية. ففي إطار العلاقة مع بغداد، أجرى الرئيس أحمد الشرع اتصالات مباشرة مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، شدّد خلالها على أن دمشق لن تسمح باستخدام الأراضي السورية لتهديد أمن العراق، مؤكدًا في الوقت ذاته أن أي تنسيق أمني بين البلدين يجب أن يتم حصرًا عبر المؤسسات الرسمية للدولتين.

وفي المسار اللبناني، جرت اتصالات موازية بغية الحدّ من التصعيد وضبط الإيقاع على الحدود المشتركة. إلا أن هذا الملف ظل أكثر حساسية، ولا سيما بعد قيام الحكومة السورية بنشر وحدات عسكرية إضافية على طول الشريط الحدودي لضبط المعابر ومسارات التهريب. وقد اعتُبر هذا الانتشار الميداني، من قبل الأوساط المرتبطة بـ «حزب الله»، خطوة تهدف إلى تضييق المجال أمام شبكات الإمداد التي كانت تنشط عبر هذه المنطقة، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى التوتر على هذا المسار.

الدلالات الاستراتيجية

تكشف هذه التطورات أن إدارة الإرث الإيراني في سورية لم تعد تقتصر على تفكيك الشبكات المحلية المرتبطة بالميليشيات، بل باتت تشمل أيضًا إعادة تعريف وظيفة الحدود السورية، وعدّها مجالًا سياديًا خاضعًا لإدارة الدولة. غير أن هذا المسار لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بطبيعة الفاعلين المنخرطين في هذه الشبكات، ولا سيما في حالة «الحشد الشعبي» الذي يجمع بين صفة رسمية ضمن مؤسسات الدولة العراقية، وبين شبكة من الولاءات الأيديولوجية العابرة للحدود. وهو ما يجعل الجبهة الشرقية لسورية فضاءً حساسًا يمكن أن يشهد توترات متكررة، ما لم تتعزز آليات التعاون الأمني بين الدولتين وتُحصر إدارة الحدود بالمؤسسات الرسمية.

ثالثًا: التحولات التكتيكية في مواجهة تنظيم «داعش"

على الرغم من تراجع سيطرة تنظيم «داعش» على الأرض، فإنه حافظ على قدرٍ من القدرة العملياتية عبر بنية تنظيمية مرنة تعتمد على الخلايا الصغيرة المنتشرة في البادية السورية الواسعة، التي تمتد بين محافظات حمص وحماة ودير الزور والرقة والسويداء. وقد وفرت هذه الجغرافيا المفتوحة بيئة مناسبة لتحركات محدودة تسمح للتنظيم بالحفاظ على حضور أمني متقطع.

شهد نشاط تنظيم «داعش» خلال هذه المرحلة تحوّلًا لافتًا لم يقتصر على تحركاته الميدانية، بل ظهر أيضًا في الخطاب الذي تبناه التنظيم تجاه الحكومة السورية. ففي تسجيل صوتيّ نشرته المعرفات الرسمية التابعة للتنظيم عبر مؤسسة الفرقان، في منتصف كانون الثاني/ يناير 2026، أعلن المتحدث باسم التنظيم توجيه عملياته بشكل مباشر ضد مؤسسات السلطة الانتقالية والقوات المرتبطة بها، واعتبرها هدفًا رئيسيًا لعملياته. ويعكس هذا الموقف انتقال التنظيم، من مرحلة الاستفادة من حالة الفراغ الأمني التي رافقت سقوط النظام السابق، إلى تبني خطاب مواجهة مباشر مع مؤسسات الدولة.

وسرعان ما انعكس هذا التوجه في نشاط التنظيم على الأرض. فبحسب البيانات التي نشرها عبر وكالة (أعماق) وصحيفة (النبأ)، تبنى التنظيم تنفيذ ست هجمات مسلحة خلال الربع الأول من عام 2026. وتركزت هذه العمليات في المناطق الصحراوية التي اعتاد التنظيم العمل فيها، ولا سيما في بادية دير الزور قرب الميادين، وبادية حمص في محيط السخنة، وأطراف محافظة الرقة. ومن أبرز هذه الهجمات عملية وقعت في منتصف شباط/ فبراير 2026، واستهدفت عناصر أمنية تابعة للقوات السورية قرب قرية الواسطة في ريف الرقة، وهو ما يشير إلى محاولة التنظيم الحفاظ على حضوره في هذه الجغرافيا المفتوحة واختبار قدرة الأجهزة الأمنية على ضبطها[14].

من التمشيط الجغرافي إلى الضربات الاستباقية الواسعة

يُظهر تتبع الأداء الأمني خلال الربع الأول من عام 2026 تحوّلًا ملحوظًا في طريقة التعامل مع تهديد تنظيم «داعش». فبعد المرحلة الأولى التي أعقبت سقوط النظام السابق، والتي اعتمدت بدرجة كبيرة على حملات التمشيط العسكري الواسعة في مناطق البادية، ولا سيما في باديتي البوكمال وحمص، بدأت المقاربة الأمنية تتجه تدريجيًا نحو توسيع الاعتماد على العمليات الاستباقية القائمة على العمل الاستخباراتي.

(14) تنظيم الدولة يتبنى هجومين على الجيش السوري ويتوعد بعمليات جديدة، الجزيرة، 22 شباط/ فبراير 2026، شوهد في 1 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:tinyurl.com/yshxm2fm

ويمثّل هذا التحوّل محاولةً للانتقال من نمط العمليات التقليدية التي كانت سائدة خلال فترة الفراغ والانتقال، وغالبًا ما كانت تفضي إلى إرباك مؤقت لتحركات التنظيم دون إضعاف بنيته التنظيمية بشكل حقيقي، إلى نمط أكثر دقة يستهدف الشبكات والخلايا الفاعلة قبل أن تتمكن من إعادة تنظيم نشاطها. وبذلك، أصبحت العمليات الأمنية تميل بصورة أكبر إلى الضربات المحددة المبنية على المعلومات، بدلًا من الاكتفاء بحملات التمشيط الواسعة التي تركز على الانتشار الميداني دون تحقيق أثر طويل المدى على بنية التنظيم.

وتجلّى هذا التوجه في العملية الأمنية الواسعة التي أعلنتها وزارة الداخلية السورية، وشملت تنفيذ 61 عملية مداهمة متزامنة في عدد من المحافظات، بينها حلب وإدلب وحماة وحمص ودير الزور والبادية والرقة ودمشق وريفها، وأسفرت هذه العمليات عن اعتقال 71 شخصًا[15]، إلى جانب ضبط أسلحة ومتفجرات داخل أوكار ومخازن مرتبطة بالتنظيم. وطالت العمليات قيادات ميدانية بارزة، من بينها من يُعرف بـ«والي دمشق» و«والي حوران»، اللذين قُتلا خلال عمليات أمنية في محيط دمشق والمنطقة الجنوبية. ويعكس هذا المسار اعتمادًا متزايدًا على العمل الاستخباراتي في تفكيك الشبكات المرتبطة بالتنظيم، من خلال استهداف البنية القيادية وشبكات الاتصال والتمويل التي تدير الخلايا النائمة داخل المدن والمناطق المأهولة.

تكتيك «خلايا الظل» والتكيف الإرهابي

في مواجهة الضغط الأمني المتزايد، اتجه تنظيم «داعش» إلى تعديل نمط عملياته عبر الاعتماد على خلايا صغيرة شديدة اللامركزية تعمل بأسلوب ما يمكن وصفه بـ «خلايا الظل». ويقوم هذا الأسلوب على تنفيذ عمليات محدودة ومتفرقة تستهدف مواقع أقل تحصينًا، بهدف إحداث أثر نفسي وأمني يتجاوز حجم العملية نفسها.

وقد شملت هذه العمليات استهدافَ ما يُعرف بالأهداف الرخوة، إلى جانب محاولات ضرب بعض الحواجز الأمنية في المناطق التي خرجت حديثًا من حالة النزاع، مثل الهجمات التي ضربت مواقع أمنية في مناطق موحسن ومحيميدة والسباهية، ويعكس هذا النمط من العمليات محاولة من التنظيم للحفاظ على حضور أمني وإعلامي، في ظل تراجع قدرته على فرض سيطرة ميدانية مباشرة على الأرض منذ خسارة الباغوز في 2019.

(15) وزارة الداخلية تُعلن تنفيذ 61 مداهمة و71 اعتقالاً في عمليات استباقية ضد «داعش»، الأنباء الكويتية، 10 كانون الثاني/ يناير 2026، شوهد في 3 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:tinyurl.com/mpfc3xx5

الشراكة الدولية وتقييم التهديد

شهدت المرحلة الأخيرة تعزيزًا في مستوى التنسيق الأمني، بين السلطات السورية وعدد من الشركاء الدوليين في مجال مكافحة تنظيم «داعش». وفي هذا الإطار، أعلنت القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) تنفيذ عشرات العمليات العسكرية في سورية استهدفت عناصر التنظيم، في سياق تعاون أمني قائم على تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي[16].

يشير هذا المسار إلى محاولة توسيع التعاون الأمني في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تتجاوز الحدود. ومع ذلك، فإن تقليص قدرة التنظيم على إعادة تنظيم صفوفه لا يمكن أن يتحقق عبر المعالجات الأمنية وحدها. فاستقرار هذه المناطق يرتبط أيضًا بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البيئات الهشة، وهي البيئات التي غالبًا ما تستغلها التنظيمات المتطرفة لإعادة بناء شبكاتها واستقطاب عناصر جديدة.

(16) U.S. Forces Strike ISIS Targets in Syria as Partners Sustain Pressure, CENTCOM, Published on February 2026, https://shorturl.at/VxL80

رابعًا: اختبار السّلم الأهلي ومقاربة التوترات المجتمعية - أحداث السقيلبية نموذجًا

يعدّ الحفاظ على السِّلم الأهلي وإعادة تنظيم استخدام القوة ضمن إطار مؤسسات الدولة من أكثر التحديات حساسية في المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها سورية؛ ذلك بأن سنوات النزاع الطويلة تركت مجتمعًا مثقلًا بالانقسامات السياسية والاجتماعية، وترافق ذلك مع انتشار واسع للسلاح وصعود خطابات متشددة أسهمت في تعميق التوترات المحلية في عدد من المناطق.

في هذا الإطار، برزت الأحداث الأمنية التي شهدتها مدينة السقيلبية في ريف حماة الغربي، أواخر آذار/ مارس 2026، لتمثّل حالة اختبار حقيقية لقدرة مؤسسات الأمن الداخلي على التعامل مع توترات ذات طابع مجتمعي، حيث أظهرت هذه الحوادث مدى حساسية التعامل مع مثل هذه الملفات، وأتاحت في الوقت نفسه فرصةً لمراقبة طبيعة الاستجابة الأمنية ومدى قدرتها على احتواء التوتر ومنع انزلاقه إلى صراع أوسع قد يأخذ أبعادًا طائفية أو مناطقية[17].

تسلسل الأحداث وآليات التصعيد

بدأت الأحداث في 27 آذار/ مارس بحادثة ذات طابع جنائي محدود، من قبل شبّان قدموا من منطقة قلعة المضيق وبعض القرى المجاورة. وقد أثارت الحادثة ردة فعل شبان من السقيلبية، فاندلعت مشاجرة بين الطرفين، تطورت إلى اشتباك بالأيدي واستخدام أدوات حادة. وكان من الممكن أن تبقى الحادثة في إطارها الجنائي المحدود، غير أن تأخّر التدخل الأمني، في منطقةٍ تتميز بحساسية ديموغرافية واجتماعية واضحة، أسهم في اتساع نطاق التوتر. ومع تصاعد الاحتكاك بين الطرفين، بدأ استدعاء مزيد من الأشخاص للمشاركة في المواجهة على أساس روابط مناطقية وعائلية، وهو ما سرّع خروج الحادثة عن سياقها الأولي.

وفي ظل استمرار ظاهرة انتشار السلاح وبقاء بعض التشكيلات المحلية غير المنضبطة، شهدت شوارع المدينة دخول مجموعات مسلّحة تستقل دراجات نارية قادمة من القرى المجاورة، بهدف مساندة شبان قلعة المضيق في مواجهة شبان السقيلبية ذات الغالبية المسيحية. ومع وصول هذه المجموعات وتزايد التوتر، تحوّلت المواجهة من شجار محدود، إلى إطلاق نار عشوائي في بعض الأحياء، تخلله تخريب عدد من المحال التجارية والمقاهي.

(17) سوريا: عودة الهدوء إلى مدينة مسيحية بعد أحداث شغب، الشرق الأوسط، 28 آذار/ مارس 2026، شوهد في 5 نيسان/ أبريل 2026، الرابط: https//:tinyurl.com2/s4d25x9

وأسفرت هذه التطورات عن إصابة عدد من المدنيين، وإثارة حالة من القلق بين سكان المدينة، في مشهد يعكس هشاشة الاستقرار الأهلي في ظل استمرار انتشار السلاح خارج الأطر الرسمية.

تقييم الاستجابة الأمنية: بين الاحتواء والإنكار

على إثر التصعيد، تدخّلت قوى الأمن الداخلي، وتمكّنت من إعادة ضبط الوضع الميداني، وأوقفت ستة أشخاص من المتورطين تمهيدًا للتحقيق معهم. وعلى المستوى العملي، أسهم هذا التدخل في وقف أعمال العنف ومنع استمرار التخريب داخل المدينة. ومع ذلك، فإن طريقة التعاطي الرسمي مع الحادثة أثارت نقاشًا أوسع حول كيفية إدارة مثل هذه التوترات ذات الطابع المجتمعي.

تتعلق أولى هذه الإشكاليات بطريقة توصيف ما جرى؛ إذ أصدرت مديرية الإعلام في محافظة حماة، مستندة إلى بعض المصادر الأمنية، بيانات اعتبرت الحادثة «شجارًا فرديًا محدودًا» بين عدد من الشبان، مؤكدة أن المقاطع المصورة المتداولة لا تعكس حقيقة ما حدث، وأن الأوضاع في المدينة بقيت مستقرة. غير أن هذا التوصيف بدا غير منسجم مع المشاهد التي وثقتها التسجيلات المتداولة، التي أظهرت إطلاق نار وأعمال تخريب في عدد من الشوارع. وقد أثار هذا التباين قدرًا من الاستياء لدى بعض السكان المحليين وعدد من الجهات الحقوقية، حيث عدّه البعض محاولة لتقليل حجم الحادثة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على مستوى الثقة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الرسمية.

أما المسألة الثانية، فتتصل بالاعتماد على آليات الاحتواء الاجتماعي، بالتوازي مع الإجراءات الأمنية. فقد رعت السلطات المحلية وإدارة منطقة الغاب لقاءات عاجلة جمعت رجال دين ووجهاء من مدينتي السقيلبية وقلعة المضيق، محاولةً احتواء التوتر المتصاعد بين المجتمعين المحليين. ويكتسب هذا المسار حساسية خاصة، بالنظر إلى الطبيعة الديموغرافية للمنطقة، حيث يغلب على السقيلبية الطابع المسيحي، في حين تنتمي غالبية سكان قلعة المضيق إلى البيئة السنية في ريف الغاب.

وأسفرت هذه اللقاءات عن التوصل إلى اتفاقٍ يقضي بوقف الاحتجاجات وإطلاق سراح الموقوفين في إطار تسوية صلحية. وعلى الرغم من أن هذه المقاربة ساعدت في تهدئة الأوضاع على المدى القصير، فإن تكرار اللجوء إلى التسويات الاجتماعية بدلًا من المسار القضائي يثير تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات الرسمية على ترسيخ مبدأ سيادة القانون في التعامل مع مثل هذه الحوادث، ولا سيما في البيئات المحلية التي ما تزال تلعب فيها الروابط الأهلية والدينية دورًا مؤثرًا في إدارة النزاعات.

آلية الاستجابة	التطبيق الميداني (أحداث السقيلبية)	الانعكاسات على السلم الأهلي
التدخل العملياتي	نشر قوات الأمن، تفريق المسلحين، وتوقيف أولي لـ 6 أشخاص.	وقف فوري للعنف ومنع انزلاق المنطقة لاشتباك أهلي واسع.
التوصيف الإعلامي	تصنيف الهجوم المسلح كـ «شجار فردي طفيف» وإنكار حجم التخريب.	اتساع فجوة الثقة بين المواطن والدولة، وتأجيج الغضب الشعبي لتجاهل المظلومية.
المسار القانوني/ الصلحي	عقد مجالس مجتمعية وإطلاق سراح الموقوفين كحل صلحي.	إضعاف سلطة القضاء، تكريس الأعراف العشائرية كبديل للدولة، وتأجيل المشكلة دون حلها.

ردود الفعل المجتمعية وتحدي الخطاب الطائفي

أثارت أحداث السقيلبية تفاعلًا ملحوظًا في الأوساط المجتمعية والسياسية، وظهرت ردات فعل في أكثر من اتجاه، حيث شهدت المدينة نفسها، إلى جانب بعض الأحياء في دمشق ولا سيّما حي باب شرقي، وقفات احتجاجية سلمية واعتصامات صامتة شارك فيها عدد من الأهالي ومجموعات من الشبان. وعبّر المشاركون في هذه التحركات عن رفضهم لأعمال العنف ولانتشار السلاح خارج إطار الدولة، وطالبوا بضرورة ضبط السلاح غير المنظم وحماية الحريات العامة والخاصة. وشدّدت الشعارات التي رُفعت خلال هذه الوقفات على رفض الخطاب الطائفي والتأكيد على وحدة المجتمع السوري، ودعت إلى محاسبة المتورطين في الأحداث وتعويض المتضررين وفق القانون.

في موازاة ذلك، صدرت مواقف سياسية وحقوقية انتقدت طريقة التعامل مع الحادثة. فقد أصدرت جهات سياسية، من بينها المنظمة الآثورية الديمقراطية وحزب الاتحاد السرياني، بيانات عدة أعربت فيها عن قلقها من الاكتفاء بالمعالجات القائمة على التسويات الاجتماعية، محذّرة من أن تجاوز المسار القضائي في مثل هذه القضايا قد يُضعف الثقة بمؤسسات العدالة.

ولفتت هذه البيانات النظر إلى خطورة تصاعد بعض خطابات الكراهية والتوترات ذات البعد الديني في عدد من المناطق، معتبرة أن التعامل مع هذه الظواهر يتطلب مقاربة أكثر حساسية ومسؤولية من قبل مؤسسات الدولة. وفي السياق ذاته، أعلنت بطريركية الروم الملكيين إلغاء احتفالات عيد الفصح، والاكتفاء بإقامة الصلوات، في خطوةٍ عكست حجم القلق لدى بعض الأوساط المجتمعية من تداعيات الأحداث، والحرص على تجنّب أي مظاهر قد تزيد من مستوى التوتر في هذه المرحلة الحساسة.

الخاتمة

تُظهر تطورات الربع الأول من عام 2026 أنّ المشهد الأمني في سورية ما يزال في طور التشكّل ضمن مرحلة انتقالية معقدة، تتداخل فيها جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة مع إرث ثقيل خلفته سنوات النزاع. فقد تركت تلك السنوات شبكات مسلحة واقتصادات غير مشروعة ترسخت في عدد من المناطق، وهو ما يجعل عملية إعادة تنظيم المجال الأمني مسارًا تدريجيًا أكثر منه تحوّلًا سريعًا.

ومع ذلك، برزت خلال هذه الفترة مؤشرات على تحسّن نسبي في قدرة المؤسسات الأمنية على التعامل مع بعض التحديات الصلبة. فقد اتجهت العمليات الأمنية إلى استهداف شبكات إنتاج وتهريب الكبتاغون بشكل أكثر مباشرة، مع التركيز على البنى التنظيمية التي أدارت هذا النشاط خلال السنوات الماضية. وشهدت الحدود الشرقية جهودًا لاحتواء التوترات المرتبطة ببعض المجموعات المسلحة الإقليمية، بالتوازي مع اعتماد أكبر على العمل الاستخباراتي في ملاحقة خلايا تنظيم «داعش».

في المقابل، أظهرت بعض الأحداث المحلية أن ملف الأمن المجتمعي ما يزال يمثل أحد أكثر التحديات حساسية. فقد كشفت وقائع مثل أحداث السقيلبية أن سرعة الاستجابة الأمنية، وطريقة توصيف الحوادث في الخطاب الرسمي، وآليات المعالجة القانونية، تبقى عوامل مؤثرة في مستوى الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وأن الاعتماد المتكرر على التسويات الاجتماعية في بعض القضايا يفتح نقاشًا أوسع حول كيفية تحقيق التوازن بين احتواء التوترات المحلية وترسيخ سيادة القانون.

وبناء على ذلك، فإن ترسيخ الاستقرار الأمني في سورية لا يتوقف على الإجراءات الأمنية وحدها، بل يرتبط أيضًا بتطوير الأطر القانونية والتنظيمية لضبط السلاح خارج مؤسسات الدولة، وتحسين قدرة الأجهزة المختصة على الاستجابة السريعة للأحداث ذات الطابع المجتمعي، إضافة إلى مواجهة خطاب الكراهية والتحريض الذي قد يسهم في تغذية التوترات المحلية. ويبقى تعزيز إدارة الحدود وتوسيع قنوات التنسيق الأمني مع دول الجوار عاملًا مهمًا في الحد من نشاط الشبكات العابرة للحدود.

وفي النهاية، إن أي تقدّم أمني مستدام سيظل مرتبطًا أيضًا بالمسار الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ أظهرت التجربة السورية خلال السنوات الماضية أن البيئات الهشة، اقتصاديًا واجتماعيًا، تبقى أكثر عرضة لنشاط شبكات الجريمة المنظمة أو التنظيمات المتطرفة. ولذلك فإن الاستقرار طويل الأمد يتطلب الجمع بين إصلاح المؤسسات الأمنية وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الأكثر تأثرًا بالنزاع.

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Center for Contemporary Studies